

الفصل العاشر

منهجية البحث في الدراسات القانونية (1)

إن أي دراسة علمية لأي موضوع قانوني، لا بد وأن يكون محكوماً بألية معينة، وفق منهج علمي دقيق، وتبعاً لغاية معينة تهدف إلى توضيح بعض التساؤلات، التي يجد فيها الباحث القانوني أو رجل القانون نفسه أمامها، بحاجة لأن يلقي الضوء عليها من زاوية قد تسترعى له مفيدة في تطوير وتحديث المقومات القانونية، الاجتماعية، والاقتصادية في المجتمع الذي يعيش فيه من ناحية، وبالتالي العمل على تطوير وتحديث النواحي السياسية، التي تركز في النهاية على تلك المقومات، من ناحية ثانية. ولعل أهم الدراسات التي تتصب على المواضيع القانونية، في حياة رجل القانون العملية، بدءاً من دراسته في المرحلة الجامعية وانتهاءً بإمتهانه إحدى المهن القانونية، هي تلك التي تتعلق بدراسة القاعدة القانونية والقرار القضائي من جهة، وكذلك دراسة الأبحاث القانونية من جهة ثانية .

1- دراسة القاعدة القانونية والقرار القضائي : من دراسة القاعدة القانونية، وذلك عن طريق التعليق على النص أو النصوص القانونية التي تلاحظها (الفرع الأول)، لكي يسهل علينا دراسة القرار القضائي، من خلال تطبيق المحاكم للنص أو للنصوص القانونية، والتي تصدر على أساسها قراراتها لحل النزاعات الناشئة من جراء ممارسة الناس لحياتهم الاجتماعية، فنقوم بعد ذلك بدراسة كيفية التعليق على هذه القرارات (الفرع الثاني) .

الفرع الأول : التطبيق على النصوص القانونية : لا شك بأن أول ما يساور الحقوقوقي أي حقوقي من تساؤلات يواجه للمرة الأولى نص من النصوص القانونية، تكور حول تحديد الفرق بين كلمة " تحليل " النص، وكلمة " التعليق " على النص . فالحقيقة، أن هذه التسمية المزدوجة، تعكس في نفس الوقت، بشكل سطحي، نوع من العادات اللغوية التي تأخذ طابعاً من التقاليد

¹ - صفاني، د طه زكي : منهجية العلوم القانونية . ط 1 . (طرابلس . لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب : 1998) . ص : 193 ، وما بعدها، بتصريف . وانظر : دحملي الحجار : المنهجية في القانون من النظرية إلى التطبيق . ط 1 : بيروت : 1997 ، وانظر : د . علي مصباح إبراهيم : منهجية البحث القانوني . ط 1 . (دن ، دم : 1997) . وانظر : د . مصطفى العوجي : القاعدة القانونية، ط 1 . (مؤسسة بحسون الثقافية : 1992) .

اللغوية التي تمارس في المدارس والجامعات، وبشكل أعمق وألوق، نوع من التناقل بين قاطنين
أساسيين للانعكاسات الفكرية، التي يمكن أن تدع مكاناً لما يسمى " بدراسة النص " .

فتعريف التحليل، هو : " دراسة مفصلة لشيء معين حتى يمكن استيعابه "، أما
التعليق، فهو : " فحص انتقادي لمضمون وشكل النص " .

ففي ضوء هذين التعريفين يمكننا الاستنتاج، بأن : " دراسة النص ما هي إلا عملية
تحليل وتعليق على هذا النص " . وبالتالي يمكننا القول، بأن عملية التعليق على النص لا
يمكن أن تبلغ قمتها والغاية المرجوة منها، وهي الانعكاس الفكري الطليق للمعلق، إلا
بالتحليل الدقيق والهادف لهذا النص، الذي يجب تشريحه إلى الجزيئات الأساسية التي
يتألف منها، من أجل استيعابها كلياً، وبالتالي استيعاب الصورة التي يراد التعبير عنها في
هذا النص . فما هو الواجب تحليله في هذا النص من أجل التوصل إلى استيعاب هذه
الصورة التي يعبر عنها ؟

أ- العناصر الواجب تحليلها في النص : لا بد من إتباع منهجية علمية معينة عند تناول
تحليل نص من النصوص، فالاستناد إلى العلوم اللغوية التي تركز عليها اللغة المستعملة
في العلوم الإنسانية، فإن التحليل ينصب على ثلاثة أمور في النص : المحتوى أو
المضمون، الصياغة، الخطابية .

بالنسبة للأمر الأول، فالنظرة الأولية على هذا التحليل، يعطي انطباعاً بأنه لا
يخرج عن المفهوم التحليل التقليدي لمضمون النص، إنما في الحقيقة، فإن تحليل
المضمون المقصود هنا ما هو إلا وسيلة للتوصل إلى التعرف على : " مفاتيح الكلمات " .
فهي الكلمات الأساسية التي يركز عليها النص في التعبير عن مضمونه .

أما بالنسبة للأمر الثاني، فإنه يتمحور في التحليل الشكلي للنص من حيث استعمال
الأسلوب المعبر لهذا النص، أو اللهجة المستعملة به من أجل دراسة وقعها على القارئ
ومدى تأثيرها عليه .

إلا أنه بالنسبة للأمر الثالث، لطريقة النص في مخاطبة الناس تختلف باختلاف
المعنى الذي نريد إعطاؤه لكلمة الخطابة، حيث تركز في جميع الأحوال، على تحليل
القواعد اللغوية التي يتألف منها النص، والتي ليست هي في الحقيقة، إلا تحليلاً من نوع
خاص لهذا النص .

بها للمشتَرع بنفسه، لم أنه صدر ضمن جملة متتالية من المراسيم الإشتراعية . كما يجب التعرف أيضاً، على مدى انعكاس هذه النصوص على الوضع الاجتماعي الاقتصادي، والسياسي للبلاد، ونوع ردات الفعل تجاهها من قِبل الناس عامة . ومن البديهي أيضاً، تحديد انتماء هذا النص من حيث موضوعه، فيما إذا كان مدنياً، تجارياً، عقارياً، أو بشكل عام، فيما إذا كان ينتمي إلى فرع القانون الخاص أو فرع القانون العام ؟ وهذا ما يؤدي بالتالي إلى التعرف على الفئة من الناس التي وجّه النص إليها . فقد يكون النص عاماً وقد يكون نصاً استثنائياً، فالقواعد الإجرائية الجزائية المنصوص عنها في قانون أصول محاكمات جزائية هي بالإجمال قواعد تهدف إلى تأمين ضمان الحرية الفردية وتحقيق حسن العدالة، إلا أن المادة : 27 منه، والمتعلقة بحالة الجرم المشهود، تنص على إجراءات استثنائية تخرج عن القواعد العامة، فلقد جاء فيها : " إذا وقع جرم مشهود يستوجب عقوبة جنائية وجب على المدعي العام أن ينتقل في الحال إلى موقع الجريمة وأن ينظم محضراً بالحادثة وبكيفية ومحل وقوعها وأن يدون أقوال من شهد الواقعة أو كانت لديه معلومات عنها . ويحيط المدعي العام، قاضي التحقيق، علماً بانتقاله ولا يكون ملزماً بانتظار حضوره لمباشرة عمله طبقاً لما هو مبين في هذا الفصل . " والجرم المشهود هو ما نصت عليه المادة 36 أ.م.ج. بقولها : " الجرم المشهود هو الجرم الذي يشاهد حال فعله أو عند نهاية الفعل ويلحق به أيضاً الجرائم التي يقبض على مرتكبيها بناء على صراخ الناس أو يضبط معهم أشياء أو أسلحة أو أوراق يستدل منها على أنهم فاعلوا الجرم، وذلك في الأربع والعشرين ساعة من وقوع الجرم . "

يتبين لنا، بأن الصلاحيات العائدة لقاضي التحقيق تنتقل إلى المدعي العام، وهذا خروج صارخ عن القواعد العامة التي تحدد اختصاصات كل منهما على وجه الدقة، لما في ذلك من تعلق بضمانة الحريات الفردية المصونة بالدستور .

فحوى النص : وفقاً للمعيار أعلاه المتعلقة بتحليل محتوى أو مضمون النص، فالمقصود من ذلك هو التوصل إلى معرفة روح النص نفسه أي ما يرمي النص إلى تحقيقه، فيكون ذلك بإبراز القاعدة القانونية من ثانياً النص نفسه، والتي يمكن استنباطها من المواد المختلفة التي تتألف منها النص موضوع الدراسة . فعند قراءة النص، يضع المعلق خطوطاً تحت الكلمات أو العبارات التي تشكل " مفاتيح الكلمات " المعبرة عن القاعدة

القانونية التي يوجب النص الالتزام بها، أو قد يعبر هذا الأخير عن عدة قواعد قانونية في آن واحد . فتدرس وتحلل فرضيات كل قاعدة قانونية على حدة، من أجل معرفة واستيعاب الوقائع المادية المشمولة بهذه الفرضيات، وبعدها يتم تعيين الحكم أو الأثر المقرر لها، الذي يمثل الحل القانوني المترتب لهذه القاعدة .

بعد أن يتم تحليل النص على هذا الشكل وفقاً للمعايير التحليلية المعينة في النواحي المدروسة أعلاه، ينتقل المعلق إلى تقويم النتيجة التي توصل في تحليله إليها، من خلال هذا التحليل المتقدم .

المبحث الثاني : تقويم النتائج العملية للنص : يمكننا التأكيد على أن التعليق على نص قانوني، أي أن الدراسة الإنتقادية أو التقويمية للنتائج العملية التي استتبتت من تحليله، لا يمكن أن يحقق هدفه إلا عن طريق التحليل المتقن والدقيق لهذا النص، فتحليل النص والتعليق عليه، هما وجهان لعملة واحدة، وهي دراسة النص القانوني .

فعند صدور أي نص قانوني يتضمن قواعد قانونية معينة، لا بد للمعلق من القيام بإجراء مقارنة أولية بين هذا النص وبين النصوص القانونية السابقة، وخصوصاً من حيث المبادئ، أو القواعد العامة التي تتضمنها (مقارنة النص القانوني بالنصوص السائدة) وبما أن أغلبية القواعد القانونية المعمول بها، تهدف بشكل أو آخر إلى تحقيق غايات معينة لمصلحة للمجتمع بشكل هام في الحالات العادية، فلا بد أيضاً من مقارنة انعكاس هذا النص على النواحي التي تعتبر من مقومات المجتمع (انعكاس النص على مقومات المجتمع) وأخيراً إن المعلق لا بد له من أن يتساءل عن الفائدة العملية من صدور هذا النص (أي مدى الحاجة لتطبيق هذا النص) علماً بأن كل هذه المقارنات تتم من وجهة نظر المعلق للتقويمية والشخصية، وذلك بالاستناد إلى المناقشة التي يثيرها حول النتائج العملية للنص المذكور .

1- مقارنة النص بالنصوص السائدة : إن النصوص السائدة تجسد المبادئ والقواعد العامة التي يقوم عليها المجتمع، تبعاً للنظام القانوني أو النظام السياسي (أي قانون النظام السياسي الحاكم) فيقوم المعلق بعد تحليله للنص موضوع الدراسة، بمقارنته بهذه النصوص، من أجل معرفة ما إذا كان هذا النص منسجماً مع المبادئ العامة أم أنه مخالفاً لها ؟ ففي الحالة الأخيرة، أي عندما يشكل النص استثناء على القواعد والمبادئ العامة الذبته في الدولة، فإنه من المتوقع على المعلق أن يبين هذا التناقض، فلو استعدنا المثال

المتعلق بالجرم المشهود . لوجدنا أن القواعد المنصوص عليها في هذه الحالة، يشكل مخالفة صارخة للمبادئ العامة التي تحكم أصول المحاكمات الجزائية، فعلى المعلق عندها، إظهار ما إذا كانت للجهة واضعة للنص قد قصدت ارتكاب هذه المخالفة، وبالتالي تقويم الأسباب التي دفعتها على ذلك . أما إذا كان النص منسجماً مع المبادئ والقواعد العامة الثابتة، فما على المعلق عندها إلا أن يبين ذلك مؤيداً رأيه بالنصوص السائدة، ثم يقوم بعدها بتقويم النص فيما إذا كان هنالك من أسباب كان من الواجب الأخذ بها، ليصدر النص مخالفاً للمبادئ العامة السائدة .

2- انعكاس النص على مقومات المجتمع : يجب أن تصبغ القاعدة القانونية بصفة العدل والإنصاف، وهي من أهم الصفات التي تتصف بها هذه القاعدة إذ أن القانون نفسه يحيل عليها فالمشرع يضع نصب عينيه دائماً، عندما يضع قاعدة قانونية بشكل عام، مبررات معينة يسهر على تحقيقها، وأهم هذه المبررات هي مبررات العدل والإنصاف من جهة، ومبررات استقرار المعاملات الاجتماعية من جهة ثانية .

فالقواعد القانونية المكرسة في نصوص قانون موجبات وعقود، تفرض على المتعاقدين في العقود المتبادلة التساوي في تحمل الموجبات، حيث نصت الفقرة الثانية من المادة : 168م.ع على مايلي : " ... والعقد المتبادل أو الملزم للفريقين هو الذي يكون فيه كل فريق ملتزماً تجاه الآخر على وجه التبادل بمقتضى الاتفاق المعقود بينهما ... " . وهذا ما يجعل المبررات التي تركز على قواعد العدل والإنصاف في المقدمة على غيرها حيث مراعاتها والأخذ بها، إلا أننا نجد أحياناً، أن هذه المبررات التي اعتمدها المشرع، قد تتراجع أحياناً أمام مبررات أخرى يستوجب الأخذ بها، كذلك التي تركز على استقرار المعاملات الاجتماعية، فالفقرة الثالثة من المادة : 29م.ع نصت على :

" : تسقط الموجبات :

1-

2-

3- بأسباب تسقط الموجب أو يمكن أن تسقطه مع قطع النظر عن حصول

الدائن على منفعة ما (كاستحالة التنفيذ، والإبراء من الدين، ومرور الزمن) " .

فمن أجل مبررات استقرار المعاملات الاجتماعية، فإن الموجبات تسقط بمرور

الزمن، على أن يؤخذ دائماً بعين الاعتبار صياغة النص نفسه فيما إذا كانت واضحة أم

غامضة ؟ في هذه الحالة، فإن المعلق، يقوم النص من ناحية المبررات التي أدت إلى إرساء مثل هذه القواعد التي تبدو إلى حد معين بأنها متناقضة، إذ كيف يمكن تحقيق العدل والإنصاف في ظل سقوط الموجبات بمرور الزمن ؟ . فإذا كان تحليل النص يؤدي إلى نتيجة واحدة أو عدة نتائج عملية له، فإن المعلق يقوم بتقويم النص في ضوء المبررات المتقدمة ومدى انعكاسه على الناحية الاقتصادية والاجتماعية التي تسود البلد، دون التطرق إلى أي مبررات تمس بالناحية المتعلقة بالمبادئ والقواعد العامة .

3- الفائدة العلمية من صدور النص : من المفيد أن نذكر، بأن الفائدة المقصودة في هذا المجال، ليس فائدة النص من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، وإنما يقصد بفائدته على صعيد الحاجة إلى صدوره أم لا ؟ . فالنص الذي يصدر عادة، إما يكون معدلاً لنصوص أخرى موضوعة موضع التنفيذ وإما أن يكون نصاً جديداً، من حيث القاعدة أو القواعد القانونية التي يتضمنها، فدراسة الفائدة العملية من النص، تتركز في معرفة ما إذا كان بالإمكان التوصل إلى نفس النتيجة المرجوة من هذا النص في ضوء القواعد القانونية السابقة ؟ . أم أنه لم يكن بالإمكان التوصل إلى هذه النتيجة إلا بإصدار نص جديد ؟ عندها لا بد للمعلق من أن يظهر الجانب الجديد للنتيجة التي أتى بها النص، وبالتالي إبداء رأيه حول هذا التجديد في المرحلة التي صدر فيها .

الفرع الثاني : كيفية التعليق على قرارات المحاكم :

لمحة عامة : تجدر الإشارة بادئ ذي بدء، إلى أن القرارات التي تصدر عن محاكم الدرجة الأولى تسمى : " الأحكام " أما تلك التي تصدر عن محاكم الاستئناف (أي محاكم الدرجة الثانية) وكذلك الصادرة عن محكمة التمييز تسمى : " القرارات " علماً بأن القرارات الصادرة عن محكمة التمييز هي على نوعين :

النوع الأول : القرارات التي تنقض (أي تكسر) القرارات الصادرة عن محاكم الاستئناف (أي التصديق عليها) .

النوع الثاني : القرارات التي تصدر في الأساس (أي أساس الدعوى) بعد أن تتحول محكمة التمييز من محكمة قانون إلى محكمة وقع، وذلك بعد نقض القرار الاستئنافي ووضع يدها على الدعوى .

التمييز بين التعليق على قرار قضائي والمسألة العملية : من المعلوم أن الغاية الأساسية

من استيعاب القاعدة القانونية وفهمها، هي التوصل إلى إمكانية استعمالها في حل أي مسألة قانونية من قبل أي رجل قانون، وكذلك إمكانية تطبيقها على أكمل وجه من قبل القضاء بهدف تحقيق العدل في المجتمع . فقد يواجه رجل القانون أثناء ممارسته لمهنته سواء أكان باحثاً أم محامياً أم قاضياً أم أستاذاً أم حتى ولو كان طالباً في الحقوق، مسألة قانونية قد تعرض عليه وقائعها من أجل إعطاؤها التكييف القانوني (أو التصنيف القانوني) الصحيح، حيث يقتضي إيجاد الحل المناسب والسليم لها وتحديد وضع أطراف النزاع فيها في ضوء المعلومات المتوفرة لديه حولها .

كما يمكن أن يواجه رجل القانون وضعاً من نوع آخر إذ قد يطلب منه دراسة مدى صحة قرار قضائي قد صدر في دعوى معينة، حيث يكون في هذه الحالة الحكم أو للحل موجوداً فيعين بعد ذلك مكانه هذا الحل بين تلك المبادئ والقواعد بالاستناد إلى القانون الوضعي والاجتهاد والفقهاء . ففي المسألة القانونية، فإن الحل غير موجود ويجب بالتالي الوصول إليه في ضوء القواعد المعمول بها، وكذلك الفقه والاجتهاد إنما في كلا الحالتين فإنه يجب العبور دوماً من الميدان النظري المجرد إلى الميدان العملي التطبيقي، أي من القاعدة القانونية العامة المجردة، إلى ميدان تطبيقها في الحياة العملية بصورة صحيحة وسليمة وعادلة .

والجدير بالذكر أن الفائدة العملية المرجوة من التعليق على القرار القضائي، هي نفس الفائدة المرجوة من حل المسائل العملية، حيث تتمثل هذه الفائدة في بلورة وتنقية، و أيضاً في سهولة استعمال المعلومات القانونية المكتسبة لدى رجل القانون، والانتقال بها من مجالها النظري المجرد إلى مجالها العملي والتطبيقي . فبقدر ما يملك رجل القانون من معلومات قانونية ومقدرة على العبور من الميدان النظري إلى الميدان العملي بنجاح، بقدر ما يتمكن من تملك القاعدة القانونية، ومن سهولة قصوى في تطبيقها وإعمالها حيث تدعو الحاجة .

من أجل توضيح ما تقدم، في مجال التعليق على القرارات الصادرة عن المحاكم، لا بد لنا من استيعاب عناصر القرار القضائي .

المبحث الأول : استيعاب عناصر القرار القضائي وشكله :

إن الحكم القضائي يتألف من جزئيين رئيسيين :

الجزء الأول : التعليل أو مبررات الحكم .

الجزء الثاني : منطوق الحكم أو الفقرة الحكمية .

فمبررات الحكم " يتضمن الأسباب والحجج والبراهين الواقعية والقانونية التي استندت إليها المحكمة للوصول بقناعتها إلى اعتماد الحل الذي طبقته على النزاع المعروض أمامها . أما الفقرة الحكمية، " فهي تتضمن الحل، أي الحكم أو الأثر المقرر في القاعدة القانونية، التي اعتمدها المحكمة في تطبيقها على هذا النزاع " .

غير أنه من الجدير بالذكر أن الجزء الأول من الحكم، أي التعليل، يقسم بدوره إلى فرعين مختلفين من حيث الهدف في كل منهما ففي حين أن الفرع الأول " يتضمن سرداً موضوعياً للوقائع المقدمة إلى المحكمة " دون إبداء أي رأي لها فيه، يأتي الفرع الثاني من هذا التعليل، والذي يبدأ عادة بعبارة : " بناء عليه "، " ليعبر عن رأيها الصرف والبحث في هذا النزاع عن طريق تحديد المسائل القانونية المثارة، وتعيين القواعد الواجبة التطبيق عليها من وجهة نظر المحكمة " .

كما تجدر الإشارة، إلى أن المادة : 537.م.م¹، قد حددت بيانات معينة في صياغة القرار القضائي، وهي تعتبر جزء لا يتجزأ منه، بحيث أن إهمالها يؤدي مباشرة إلى البطلان، فلقد جاء فيها :

" يجب أن يضمن الحكم البيانات التالية :

1. صدوره باسم الشعب اللبناني على أن يذكر ذلك صراحة فيه .
2. اسم المحكمة التي أصدرته .
3. أسماء القضاة الذين اشتركوا في إصداره .
4. اسم ممثل النيابة العامة الذي يكون قد أبدى رأيه في القضية .
5. مكان وتاريخ إصداره .
6. أسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم .
7. أسماء وكلاء الخصوم .
8. حضور الخصوم وغيابهم .

1 - للمصطلحات القانونية التي وردت في النص للدكتور : طه زكي صافي، منهجية العلوم القانونية وتعني :

أ.م. = أصول محاكمات مدنية .

ق.م. = قانون مدني .

ق.م.ع. = قانون موجدات وعقود .

أ.م.ج. = أصول محاكمات جزائية .

ق.ق. = قانون القضاء العسكري .

ق.ع. = مرسوم اشترلكي .

ق.د. = قانون دستوري .

ق.ت. = قانون تجاري .

9. خلاصة ما قدموه من طلبات وأسباب لها ومن أسباب دفاع أو دفع .
 10. خلاصة ما استند إليه الخصوم من الأدلة والحجج القانونية .
 11. رأي النيابة العامة في حال وجوده .
 12. أسباب الحكم وقرته الحكمة .

إلا أن المرسوم الإشتراعي رقم 1983/20، قد عدا نص الفقرتين 2 و 3 على الوجه التالي : " تعد البيانات الواردة في الأرقام 2 و 6 و 9 و 12 المدرجة سابقاً إلزامية تحت طائلة بطلان الحكم . ويجب أن يتضمن الحكم أيضاً تحت طائلة البطلان، حلاً لجميع المسائل المطروحة من الخصوم وأن يبين الأسباب الملائمة لذلك .
 لا يترتب على إغفال أو عدم صحة أحد البيانات الإلزامية بطلان الحكم فيما إذا ثبت بأوراق أو بمحضر المحاكمة أو بأية طريقة أخرى أن أحكام القانون قد روعيت في الواقع " .
 استناداً إلى ما تقدم، يمكن وضع رسم يظهر الحكم القضائي، عل ذلك يساعد في استيعاب عناصره شكلاً ومضموناً :

<p>جزء أول التعليل = عرض النزاع + أسباب الحكم</p>	<p>باسم الشعب اسم المحكمة - صنفها - تاريخ صدور لقرار موضوع النزاع عناصر النزاع المادية : إبداءات ومطالب الخصوم . : مراحل النزاع القضائية . كما توفرت للمحكمة من خلال ملف الدعوى بناء عليه أسباب الحكم للمسائل والنقاط القانونية في ضوء القاعدة أو القواعد الواجبة التطبيق</p>	<p>عرض النزاع أسباب الحكم</p>
<p>جزء ثاني الفقرة الحكمية</p>	<p>لهذه الأسباب الحكم أو الأثر للقاعدة أو القواعد القانونية المقررة لحل النزاع</p>	<p>منطوق الحكم</p>

إلا أن إستيعاب أي قرار قضائي، لا بد وأن يستند إلى فهم عميق لجميع محتوياته ومكوناته (فقرة أولى)، وذلك من أجل التعرف بوضوح تام إلى طريقة صياغة عرض القرار لهذه المكونات (فقرة ثانية) .

الفقرة الأولى : كيفية فهم عناصر القرار القضائي :

1- العقبات الرئيسية في فهم هذه العناصر : إن هذه العقبات التي تعترض رجل القانون، لا شك بأنها شديدة الوطأة إلى درجة دفعت بالمدعي العام الفرنسي (DUPIN) إلى إنكار حق الأساتذة الحقوقيين في الجامعات من أن يدرسوا طلابهم في الجامعة كيفية التعليق على قرارات المحاكم، بحجة أن من لم يمارس الاحتكاك بشكل دائم بهذه الأخيرة فإنه عاجز عن الوصول لمعرفة المفتاح الرئيسي للقرارات عن طريق تحليل الوقائع التي تشكل المراكز الأساسي لحل النزاع، مطالباً إياهم بالاكتماء بإلقاء المحاضرات النظرية والابتعاد عن الميدان العملي والتطبيقي، ونحن إذ أردنا أن نورد هذا القول، فإنما لكي نحث رجال قانون بشكل عام وطلاب الحقوق بشكل خاص على العمل الدؤوب والمثمر من أجل النجاح في الميدانين النظري والعملي معاً .

فأهم العقبات التي يواجهها رجل القانون عند بدء ممارسته بحياته العملية هي استيعاب الكلمات والعبارات العامة والمجردة التي يتميز بها علم القانون بشكل عام إلا أن الأمر يشق أكثر عند مواجهة قرار قضائي ومحاولة فهم كلماته وعباراته المكونة له، وبالتالي الإلمام بمحتواه الذي يكتنفه في بعض الأحيان غموض، يرجع بسبب أن القرار نفسه يخضع لقواعد أصولية في بنائه وصياغته، كما رأينا أعلاه . فبالإضافة، إلى استعمال المحاكم للكلمات والمصطلحات القانونية العادية، فإنها تخضعها بالتالي إلى أحكام القانون القضائي الخاص، بلغة إنشائية معينة، يصعب فهمها بشكل عام على من لم يطبقها أو يعتاد عليها . فما العمل لتذليل هذه العقبات ؟

2- تذليل العقبات الناشئة عن فهم القرار القضائي : تجدر الإشارة إلى أن تذليل هذه

العقبات يجب أن يتم وفق منهجية معينة، وفق مراحل متتالية، وهي على التوالي :

أولاً : لا شك بأن القرار أو الحكم هي الوسيلة الأجدى والأففع في تذليل الصعوبات الناشئة عن صياغة هذا القرار أو الحكم، إلا أن السؤال الذي يمكن طرحه في هذا المضمار، يدور حول معرفة الكيفية التي تتم بها هذه القراءة ؟ وما الهدف المتوخى

منها ؟ . فإذا كان الهدف من قراءة القرار هو التفتيش فقط عن حل نقطة قانونية معينة، شأن فقهاء ورجال القانون، فإن القراءة تتركز فقط حول هذه النقطة القانونية، ليس في قرار واحد، بل في عدة قرارات مبدئية إجمالاً، لا يمكن اللجوء إليها عن طريق المحلات القضائية، والدوريات وإجتهادات المحاكم، من أجل معرفة الأسباب التي استند إليها القرار في التوصل لاعتماد هذا الحل أو ذلك لهذه النقطة القانونية، وبالتالي فإنه يهمل الحلول المعتمدة للنقاط القانونية الأخرى دون التطرق إليها .

أما إذا كان الهدف هو التعليق على قرار محكمة، فإن الأمر يختلف إذ على المكلف بهذا التعليق، شأن الطالب مثلاً، فإنه عليه قراءة جميع العناصر المؤلفة لهذا القرار بدقة وتمعن، إنما على مراحل . ففي هذه المرحلة، يقرأ القرار قراءة أولية سريعة، كما في قراءة حل المسألة القانونية، بكل هدوء من أجل التأقلم مع هذا القرار في محاولة منه لتكوين نظرة عامة للمؤشرات المجدية والضرورية التي يمكن الاستفادة منها : كاسم المحكمة مصدره القرار، فيما إذا كانت درجة أولى، أو ثانية، أو محكم التمييز . فمعرفة أن الحكم صادر عن محكمة الدرجة الأولى مثلاً، فإن المعلق، يضع نفسه بأنه أمام حكم وليس قرار، وبذلك يجنب نفسه الوقوع في أي التباس لغوي .

أما إذا واجه المعلق، مقطعاً من قرار قضائي، فقد يتعرف على اسم المحكمة من العبارات الواردة في هذا المقطع : فإذا كان القرار صادراً عن محكمة التمييز، فالعبارات المستعملة تتركز على الشكل التالي : " عن السبب الوحيد " " عن السبب الأول " " عن السببين مجتمعين " .

أما العبارات الواردة في القرارات الإستئنافية، فيمكن التعرف من ورودها بهذا الشكل: " عن السبب الإستئنافي " أو ورود عبارة : " المستأنف " أو " المستأنف عليه " .

كما أنه من السهولة بمكان أن يتعرف المعلق بسرعة على تاريخ صدور القرار القضائي، في هذه القراءة الأولية، والتي تفيد في تحديد المرحلة التي صدر فيها، فيما إذا كانت قريبة أم بعيدة تاريخياً من يوم تناول هذا القرار بالتعليق .

ثانياً : في هذه المرحلة، يقرأ القرار أو الحكم عدة مرات متتالية، بكل دقة وإمعان، بحسب وضوح صياغة القرار وسهولة استيعابه، سواء من الناحية للقواعدية أو الإنشائية من جهة، أم من ناحية سرد وقائعه المادية واستنباط المسائل القانونية التي تثيرها من جهة

ثانية، وكذلك من أجل التركيز على فهم الأسباب التي اعتمدها المحكمة في تقرير هذا الحل القانوني أو ذاك للنزاع المخصوص المعروض أمامها .

في هذه القراءة يتوصل المعلق إلى استيعاب شامل لمحتوى القرار إذ أنه، من أهم قوائد هذه القراءة، هي في إعطاء المعلق فكرة عامة للإطار القانوني الذي يحيط بهذا القرار، حيث يستطيع المعلق من خلالها، إظهار البنيان القواعدي للغوي الذي يوضح طريقة معالجة هذا القرار، لذلك يتوجب على المعلق في هذه القراءة :

1- أن يبرز العبارة الرئيسية التي تدور حولها النقطة القانونية وبذلك يوضع إطار حولها وكذلك بالنسبة للفعل، الأفعال، والمفعول به المتعلق بها .

2- أن يفصل بين العبارات المكملة الظرفية للعبارة الرئيسية، بوضع خطوط بينها، والتي تبدأ عادة بعبارة : " وحيث أن ... " ويقوم المعلق بعدها بتنظيم قواعد لغوي داخلي يبين هذه العبارات المتتالية . وذلك بوضع خط تحت كل " صلة وصل " بينها، والتي تتمثل بـ : " الذي أو التي "، وهذه الأخيرة هي التي تعلن عن العبارات التالية المكملة للعبارة الرئيسية . وهكذا، يتبين لنا، بكل وضوح أن صلات الوصل الأخرى . لا تعبر إلا عن العبارات الاستطراذية الباقية والمتعلقة بالعبارة الرئيسية .

3- في المرحلة الثالثة والأخيرة، يقوم المعلق بفرز الوقائع المادية التي يترتب عليها النزاع المعروض، من أجل التوصل إلى معرفة الوصف القانوني التي أعطتها إياها المحكمة، أي بمعنى آخر، يتم في هذه المرحلة فرز الأساس الواقعي المجدي أو المفيد الذي بنت عليه المحكمة الأساس القانوني للنزاع، وفقاً للشكل التالي :

يؤدي

الأساس الواقعي + وصف قانوني للحكم أو القرار ---> أساس قانوني للحكم أو القرار
وذلك من أجل أن يقف المعلق على موضوع القضية المعروضة للبحث، إذ أن العناصر الواقعية تشكل دائماً المراكز الأساسي للنقاط القانونية المثارة، وكذلك ما أعطي لهذه النقاط من حلول ونتائج . بناء على هذه القرارات المتتالية، على الشكل المتقدم أعلاه، يتوصل المعلق إلى استخراج جميع عناصر القرار أو الحكم، من الوقائع المادية، إلى الوقائع القانونية، فالمرحلة القضائية لهذا النزاع قبل عرضه أمام المحكمة مصدره القرار (كأن يكون قد عرض على محكمة الدرجة الأولى والاستئناف قبل أن يصل أمام محكمة التمييز) . وكذلك استخراج الحلول القانونية المقررة في ضوء الحجج والأسباب التي

تبنيتها المحكمة من أجل التوصل إلى النتيجة المطلوبة لكل نقطة من النقاط القانونية .
فيبقى التساؤل مطروحاً حول كيفية عرض القرار لمراحل محتوى ومكونات النزاع
المعروض عليها ؟ .

الفقرة الثانية : عرض القرار لمراحل المحتوى ومكونات القرار :

الأسلوب العلي في صياغة المحتوى من قبل المحكمة : بالاستناد إلى ما تقدم، عند دراستنا
شكل القرار للقضائي، وبعد ذكر البيانات المفروضة تحت طائلة البطلان، تقوم المحكمة،
وتحديداً في الفرع الأول من الجزء الأول من الحكم، والمتعلق بعرض للنزاع، بعرض
العناصر المادية للنزاع، للمنطقة بين أطراف النزاع، وحتى الوصول إلى نقطة الافتراق
بينها، عندها تبين إدلاءات كل فريق بشأنها . ولما أن تبدأ بعرض الوقائع المادية الكاملة
للنزاع، والمقدمة من الفريق للدعي في وجه للفريق أو للفرقاء الخصوم . ثم تعود المحكمة
وتعرض الوقائع المادية والإدلاءات الكاملة للنزاع، التي حضرها كل فريق من الفرقاء
المتداعين، وكذلك جميع المطالب المدلي بها من قبلهم (كتقرير دين، إلغاء عقد، تسليم منقول،
دفع تعويض ...) كما تبين المحكمة أيضاً، فيما إذا كان النزاع قد عرض عليها لأول مرة، أم
أن هذا النزاع قد مرّ بمراحل قضائية سابقاً قبل وضع يدها عليه : عندها تشرح المحكمة
مصدرة القرار، سير النزاع أمام كل محكمة من المحاكم السابقة، وصولاً إلى اللحظة التي
وضعا يدها عليه كأن يكون هذا للنزاع اعتراضاً على معاملة تنفيذية أمام محكمة للدرجة
الأولى، أو يكون طعناً لقرار صادر عن محكمة للتمييز . وهكذا يكون العرض المتقدم في
الفرع الأول من الحكم للمتعلق، بعرض للنزاع، يتضمن ما يلي :

1. وقائع أو عناصر النزاع المادية .

2. إدلاءات ومطالب الخصوم .

3. مراحل النزاع القضائية .

هذا بالإضافة إلى اسم المحكمة، صنفها، وتاريخ صدور الحكم وأسماء القضاة،
وأسماء الخصوم ووكلائهم . عند الانتهاء من هذه المرحلة تبدأ المحكمة، بوضع الفرع
الثاني من الجزء الأول من الحكم أو القرار والمتعلق بما يسمى : " بأسباب الحكم " أو
بمعنى آخر، المبررات والتعليقات التي بنت المحكمة عليها فئاعتها من أجل التوصل
إلى اختيار الحل أو الحلول المقررة للنزاع، فما هي هذه المبررات ؟ .

مبررات الحكم أو القرار وتعليقاته : إن الفرع الثاني من الحكم، المتعلق بالجزء المخصص لمبررات أو أسباب الحكم، يبدأ بعبارة : " بناء عليه "، أي بالاستناد إلى ما تم عرضه في الفرع الأول أعلاه، الذي انحصر فقط بسرد موضوع النزاع بجميع عناصره التي استنبطت من ملف الدعوى الموضوع أمام المحكمة المصدرة للقرار، والذي لا يجسد أي تعبير لوجهة نظر هذه المحكمة في القضية المعروضة إلا أن عبارة : " بناء عليه " التي يبدأ فيها الفرع الثاني من الحكم أو القرار، تفيد بما لا يقبل الشك، بأن ما ستبين المحكمة من أسباب تستند عليها، بناء على ما تقدم، هو تعبير محض لوجهة نظر المحكمة، بما يتضمنه من إبراز المسائل والنقاط القانونية في إبراز القاعدة أو القواعد القانونية الواجبة التطبيق على النزاع، حيث تقوم المحكمة بإعطاء الحل أو الحلول القانونية في ضوءها، أي بتقرير النتيجة التي اقتضت بها، والتي تتمثل بالفقرة الحكمية، أي الجزء الثاني من القرار أو الحكم، فيأتي الحكم أو الأثر، للقاعدة أو القواعد القانونية الواجبة التطبيق منسجم مبدئياً معها، بحسب ما يقضي به منطوق الحكم وفقاً لإتطابق الحل المنشود مع مطالب الخصوم، إما بتقرير جزء منها أو كلها، وإما أن تقضي بردها .

ويختلف إعطاء الحل، باختلاف السند القانوني الذي تعتمده المحكمة بحسب درجتها، فمحكمة الدرجة الأولى وهي محكمة أساس، تستنبط النقاط القانونية من الوقائع التي تجدها مجدية ومفيدة في حل النزاع وفق طلبات الفرقاء، فتعطيها الوصف القانوني الذي يشكل المحور الأساسي لمفهوم النص القانوني الذي استندت إليه المحكمة في حكمها، والتفسير الذي أعطته له، وما إذا كان هذا التفسير يتوافق مع مضمون النص كما يقره الفقه والاجتهاد أم أنه يبتعد عن المضمون .

إلا أن محكمة الاستئناف وهي محكمة أساس أيضاً فإنها تستنبط المسائل والنقاط القانونية من الأسباب الاستئنافية المدلى بها أمامها فقط . لذلك فإنها تلخص الحكم الابتدائي موضوع المراجعة الاستئنافية (مراحل النزاع القضائية)، ثم تعرض الأسباب التي يعتمدها المستأنف لطلب فسخ الحكم الابتدائي وإعادة النظر في الدعوى، ولأن محكمة الاستئناف محكمة أساس (أي واقع)، فإنها تبحث في كل سبباً من الأسباب المعتمدة في طلب الاستئناف، من الناحيتين القانونية والواقعية أيضاً فإذا وجدت أنها غير منطبقة على القانون، وأن هناك خطأ قد ارتكب من قبل محكمة الدرجة الأولى في تقدير الوقائع أو في

تطبيق القانون أو في تفسيره، فسخت الحكم البدائي ونظرت في الدعوى من جديد، وكأنها محكمة درجة أولى، لذلك فإن كون، محكمة الدرجة الأولى ومحكمة الدرجة الثانية (الاستئناف)، هما من محاكم الأساس، فإنهما لا يعلنان عن القاعدة القانونية أو المبدأ المقرر، إلا بعد إشباع، ما إرتأه من حل، تفسيراً وتبريراً، على الأخص عند وجود اختلاف في الفقه والاجتهاد حول هذه النقطة القانونية أو تلك .

أما محكمة التمييز وهي محكمة قانون فقط، أي المخولة بالسهر على حسن تطبيق القانون، فالطعن أمامها، ينصب على الأسباب القانونية فقط، أي على نقطة قانونية أو عدة نقاط قانونية، فإذا وجدت محكمة التمييز، أن محكمة الاستئناف خالفت مضمون النص القانوني أو أساءت تفسير، أو لم تنقذ بأصول مفروضة تحت طائلة البطلان، قضت بـنقض القرار الاستئنافي ووضعت يدها على أساس القضية ونظرت فيها وكأنها محكمة استئناف . فقرار النقض يتضمن عرضاً للحل القانوني الذي اعتمده محكمة الاستئناف (مراحل النزاع القضائي) ولأسباب الطعن الموجهة لهذا الحل، وبالتالي فإنها، غير ملزمة بتعليل رأيها، في الحل المعطى من قبلها، شرحاً وتبريراً، بل تكفي بإعلان القاعدة القانونية أو المبدأ الذي ترتأيه، لأنها كما قلنا أعلاه، أنها محكمة قانون ؛ لذلك، وبناء على ما تقدم، فإن النقطة القانونية الواحدة قد تتردد في عدة حيثيات في القرارات والأحكام الصادرة عن محاكم الأساس، بينما أنها ترد بشكل حاسم ضمن حيثية واحدة فقط، في أغلب الأحيان، في القرارات الصادرة عن محكمة التمييز . وهكذا، بعد أن تم دراسة استيعاب عناصر القرار القضائي، لا بد لنا من عرض الأسلوب المنهجي لمناقشة هذا القرار .

المبحث الثاني : الأسلوب المنهجي في مناقشة القرار القضائي :

تقيد المحكمة بالنزاع الملئ به أمامها، رأينا أن المحكمة تنقذ بما يثيره الفرقاء في الدعوى بإدلائهم ومطالبهم من نزاع، أي في نطاق الحدود المقدمة للصغرى . فلو نازع المدعي فقط بإلزام المدعى عليه بدفع تعويض له بسبب عدم التزام المدعى عليه بتنفيذ العقد، أي أن النقطة المثارة تدور حول مسألة وجوب دفع التعويض أم لا ؟ . فالمحكمة في هذه الحالة، لا يتوجب عليها إلا أن تبين الوقائع المتعلقة بالتعويض فقط، دون التطرق على أي نقاط أخرى لم تثر من قبل الفرقاء، والتي تتعلق مثلاً : بمرور الزمن، أهلية

المتعاقدين، المصلحة، شروط صحة العقد ... الخ، إذ لا يجوز للقاضي إسناد حكمه إلى وقائع خارجة عن نطاق المحاكمة (م : 368 أ.م.م) أما إذا كان الأمر يتعلق بالنظام العام أو بالأداب العامة أو بمخالفة قواعد أمر، وإن كان من صلاحية المحكمة إثارتها عفواً، فإنها لا تقدم على ذلك، إلا إذا استثبتت بصورة لا تقبل الشك، من ملف الدعوى بوجود الوقائع المادية المشيرة إلى هذا الأمر .

ونحن إذا أشرنا إلى هذا الأمر، فذلك من أجل ترك الحرية الكاملة لكل رجل قانون من إتباع منهجه الخاص في المناقشة والمعالجة للقرارات التي يتصدى للتعليق عليها، بحيث يتصف الأداء بالطابع الشخصي والأسلوب الخاص، إذ أن بعض رجال القانون قد يرغبون بإثارة النقاط التي لم يتطرق لها القرار، بغية إلقاء الضوء على جميع المسائل التي يمكن إثارتها من قبل المحكمة، والتي لم تتطرق إليها متناسين بذلك نص المادة (368 أ.م.م) أعلاه، إذ أن المحكمة لا تبت إلا في الأمور المثارة أمامها فقط من قبل الفرقاء . أما البعض الآخر، وهم الغالبية، فلا يتطرقون إلا للنقاط المثارة أمام المحكمة، والتي قامت بحلها في ضوء وجهة نظرها الشخصية لهذا النزاع . في ضوء هذه المعطيات، ندرس بالتالي كيفية إبراز وتحليل عناصر القرار القضائي الواجب مناقشته (فقرة أولى)، لكي يتم بعدها تحديد المنهجية المتبعة في معالجة وتقويم هذا القرار القضائي (فقرة ثانية) .

الفقرة الأولى : إبراز وتحليل عناصر القرار القضائي :

الأسلوب الواجب التطبيق : إن إبراز وتحليل عناصر القرار القضائي، يجب أن يخضع لأسلوب منهجي معين، من أجل تسهيل عملية معالجته وتقويمه، وهذا الأسلوب يتميز بالتالي :

أ- عرض موجز للإدلاء الواقعية والقانونية التي قدمها فرقاء الدعوى (مطلب أول) .

ب- عرض واضح للمسائل أو النقاط القانونية المثارة بالاستناد إلى هذه الإدلاء (مطلب ثاني) .

ج- عرض ملخص لمراحل النزاع القضائية (مطلب ثالث) .

حيث يتوجب على المعلق في هذه المرحلة، أن يلعب دوراً صادقاً وأميناً، في وصف جميع العناصر التي يتألف منها القرار القضائي، كما وردت تماماً في هذا القرار،

دون إضافة أي وقائع غير المذكورة، أو افتراض وقائع غير واردة، كما أن عليه الامتناع عن تحميل وقائع أكثر مما تحمل أو تحتمل، أو لاستنتاج وقائع من وقائع أخرى، إذ ما عليه فقط، إلا القيام بوصف دقيق وأمين لهذه العناصر بأسلوب الشخصي والخاص، من دون زيادة أو نقصان .

المطلب الأول : عرض موجز للإدلاء الواقعية والقانونية التي قدمها فرقاء الدعوى :
الأحداث المادية وطلبات الخصوم : وهي تدور حول الوقائع المادية وكذلك المطالب التي أدلى بها من قبل فرقاء النزاع، والتي تقوم المحكمة بالاستنباط من صحتها، إنما يجب أن يخضع هذا العرض الواقعي للأحداث، للشروط التالية، وفقاً لما تقدم أعلاه :
أ- مراعاة تسلسل وقوع هذه الأحداث بأسلوب المعلق الشخصي للبحث .

ب- أن ينحصر العرض، في إيجاز الوقائع المادية المجدية والمفيدة التي ينبنى عليها حل النزاع .

ج- الالتزام بالواقعية والأمانة في عرض هذه الوقائع التي عرضتها المحكمة مصدرة القرار . مبيناً بذلك نقاط الاختلاف والاتفاق بين الفرقاء، حول صحة هذه الوقائع .
هذا بالنسبة للشروط المتعلقة بالوقائع المادية المدلى بها من قبل الفرقاء، وكذلك بالنسبة لمطالبهم . فماذا عن الإدلاء القانونية ؟ .

الوقائع القانونية : إذا كان للفرقاء ملزمون بالإدلاء بالوقائع المادية (م : 367 أ.م.م) فإنهم في غالبية الأحيان، يعطون هذه الوقائع للمادية الوصف القانوني الذي يروونه مناسباً لحل النزاع وبالتالي، يخلون بالقاعدة أو للقواعد المناسبة من وجهة نظرهم . إنما هذا الأمر، لا يقيد المحكمة نهائياً، فهي في النهاية صاحبة الصلاحية بتطبيق القانون، وحل جميع النزاعات للمعرضة عليها وفقاً للمبادئ والأصول القانونية التي تسير عليها، فهي ملزمة بالتفتيش عن القاعدة أو القواعد القانونية التي تراها مناسبة لحل النزاع، حتى وإن لم يقدّم أي من الفرقاء بتقديم أي حل، مكتفين بعرض عناصر النزاع الواقعية والمطالب التي يريدون الحصول عليها فقط . إن هذا للعرض للوقائع القانونية يجب أن يتم على الشكل التالي :

أ- أن يلحظ فقط القاعدة أو القواعد القانونية بها أمام المحكمة مصدرة القرار، سواء اتفق المختصمون عليها أو اختلفوا في تفسيرها أو مدى تطبيقها، أو سواء أدلى كل منهم بقاعدة أو قواعد متناقضة .

ب- أن تعرض هذه الأخيرة أي القواعد المتناقضة، بطريقة تساهم في توضيح المسألة أو المسائل القانونية التي طرحت على هذه المحكمة مصدرة القرار موضوع التعليق .
فكيف تعرض هذه المسائل أو النقاط القانونية المثارة في القرار القضائي ؟

المطلب الثاني : عرض واضح للمسائل القانونية المثارة :

استخلاص النقاط المطروحة على المحكمة مصدرة القرار: لا شك بأن هذه المهمة الملقاة على عاتق المعلق في هذه المرحلة بالذات، هي من أهم المهمات، فيما يتعلق بعملية دراسة القرار القضائي . فمن المعروف، أن النقطة أو النقاط القانونية، لا تظهر بشكل جلي ومفصل في القرار، كبقية العناصر الأخرى المعروضة أعلاه، فالمسائل القانونية، التي قد يثيرها فرقاء الدعوى، كما رأينا، لا تلزم المحكمة مطلقاً، إلا اللهم إذا كانت بالفتر الذي يسندونها إلى وقائع ثابتة مدعومة بحجج وبراهين قوية ومنطقية ومنسجمة مع الوضع القانوني السائد، أما غير ذلك، فإن المحكمة، تقوم بإعطاء الوصف القانوني المناسب لوقائع النزاع من أجل التوصل إلى تحديد القاعدة أو القواعد القانونية التي تراها ملائمة لحل النزاع، محاولة في ذلك الفصل بين مسائل القانون ومسائل الواقع والتي هي من الصعوبة بمكان في التفريق بينها، والجدير بالذكر، أن طرح المسائل القانونية يختلف باختلاف ما إذا طرحت على محكمة أساس أم على محكمة قانون . فبالنسبة للأولى : فإن المسألة تطرح من الزاوية الواقعية، حول معرفة تحديد العلاقة بين الفرقاء، والظروف التي رافقت هذه العلاقة، وكذلك عن الكيفية التي تمت وفقاً لها هذه العلاقة، كما أن المسألة تطرح أيضاً من الزاوية القانونية، أي فيما إذا كانت هذه القاعدة أو تلك قد تنطبق أصلاً على هذه المسألة، أما بالنسبة لمحكمة القانون، أي المحكمة العليا، فلا تطرح المسألة إلا من زاويتها القانونية، أي حول صحة وحسن تطبيق القاعدة أو القواعد القانونية على وقائع النزاع فقط .

إنما يتوجب على المعلق، في جميع الأحوال، الالتزام بالأمر التالية، في عرض المسألة أو المسائل القانونية المثارة في القرار :

أ- عرض المسألة أو المسائل القانونية بجلاء واضح، حيث من المتوجب عرضها بشكل سؤال على الشكل التالي :

ب- " ويدور السؤال حول معرفة ما إذا ؟ "

ج- عرض المسائل القانونية بالتدرج حسب ورودها في القرار وبالشكل الذي يمكن أن يتعلق فيه، حل مسألة لاحقة على مسألة سابقة لها من حيث التسلسل .
غير أن إبراز وتحليل عناصر القرار القضائي، يتطلب أيضاً عرض ملخص لمراحل النزاع القضائية، فما هي هذه المراحل ؟ .

المطلب الثالث : عرض ملخص لمراحل النزاع القضائية :

1- عرض الحلول السابقة للحل المعطى من المحكمة مصدرة القرار : تتعرض المحكمة مصدرة القرار، وفقاً لما تقدم، إلى عرض مراحل النزاع القضائية، بما يتضمنه من وسائل إثبات للعناصر المعروضة أمامها وتلك المتوفرة لديها، وكذلك استنباط القاعدة أو القواعد القانونية المطبقة على هذا النزاع من قبل المحكمة أو المحاكم الأخرى التي نظرت فيه ووضعت الحلول القانونية له، وذلك من أجل التوصل إلى النتائج القانونية الواجب تطبيقها، طبعاً ودائماً ضمن حدود ما تقدم به الفرقاء من طلبات فعلى المعلق في هذه المرحلة أن يلتزم بما يلي :

أ- عرض المراحل السابقة بالتسلسل، أي منذ وضع النزاع بين يدي المحكمة المختصة الأول الذي نظرت فيه، وحتى لحظة وضع يدها عليه (أي المحكمة مصدرة القرار موضوع التعليق) فلو كان النزاع مثلاً، يدور موضوعه حول اعتراض على معاملة تنفيذية معينة، حيث يتم الاعتراض عليه أمام محكمة الدرجة الأولى، التي تصدر حكمها بشأنه، فيطعن بهذا الحكم أمام محكمة الدرجة الثانية (أي الاستئناف)، عندها يكون هذا النزاع أصبح أمام هذه الأخيرة التي تصدر قرارها بشأنه، فتكون بالتالي مراحل النزاع القضائية متسلسلة على الشكل التالي :

ب- عرض النزاع أمام دائرة التنفيذ، أمام محكمة الدرجة الأولى الصالحة بالبث في الاعتراضات على المعاملات التنفيذية، ومن ثم طرح النزاع أمام محكمة الاستئناف، وذلك مع عرض الأسباب التي يعتمدها المستأنف لطلب فسخ الحكم البدائي وإعادة النظر في الدعوى .

ج- إن عرض مراحل النزاع القضائية، يجب أن يتعلق بالمحاكم غير المحكمة مصدرة القرار موضوع التعليق، والذي يجب أن يأتي بشكل ملخص تماماً، إذ أن المناقشة والنقويم ستنصب على الأسباب المدلى بها فقط أمام المحكمة مصدرة القرار .

لذلك فعندما يتناول المعلق الحل بالمعالجة والتقويم، فإن ذلك ينصب فقط على ذلك الحل المعطى من قبل المحكمة مصدرة القرار موضوع التعليق فقط، وليس للحلول المعطاة من قبل المحاكم السابقة . إلا أنه من الجدير بالذكر، بأن المعلق، يلتزم في كل ما مر معنا أعلاه، بجميع مقومات الموضوعية والتجرد وخصوصاً الصدق والأمانة في بيان الحل أو الحلول التي أعطتها المحكمة مصدرة القرار موضوع التعليق، ودون أي رأي شخصي حول صحة أو عدم صحة هذا الحل، لا في ضوء النصوص والقواعد المرعية الإجراء في ضوء الفقه والاجتهاد المستقر، إنما يكون إبداء الرأي الشخصي محصوراً في المرحلة اللاحقة المتعلقة بمناقشة القرار القضائي .

الفقرة الثانية : منهجية مناقشة ومعالجة القرار القضائي :

1- الشروط الواجب تطبيقها في معالجة وتقويم الحل : لا بد لنا، قبل الدخول في تحديد المنهجية في مناقشة ومعالجة، وبالتالي تقويم القرار القضائي، من مراعاة الأمور التالية:

أ- أن يعتمد المعلق إلى إبداء رأيه الشخصي البحث، في كل مسألة من المسائل القانونية التي أثبتت أمام المحكمة مصدرة القرار، كل ذلك في ضوء المبادئ والمعلومات القانونية المتوافرة لديه، إما تلك التي يحتفظ بها في ذهنه وفي فكره، وإما تلك التي يستطيع الحصول عليها من المراجع المختلفة الموجودة في المكتبات الخاصة أو العامة، ووفقاً لذلك، نحدد بعدها موقع الحل المقترح من قبل المحكمة، على ضوء المبادئ القانونية المقررة أو المعتمدة فقهاً واجتهاداً وتشريعاً .

ب- عند الانتهاء من معالجة وتقويم مسألة من المسائل المثارة، والحل المقرر لها، ينتقل تباعاً، وعلى نفس النسق، إلى معالجة وتقويم كل من المسائل المتبقية تباعاً، وفقاً لتدرجها في القرار موضوع التعليق . فنتم المناقشة بالتالي وفقاً للقواعد القانونية والنصوص المرعية الإجراء، وكذلك وفقاً للمقومات الأساسية التي يقوم عليها المجتمع وأخيراً بالنسبة لمدى إلزامية الحل المقرر لسائر المحاكم الأخرى .

2- معالجة وتقويم الحل وفقاً للنصوص المرعية الإجراء : يكون الحل القانوني دائماً نتيجة لترابط مبادئ وأفكار قانونية يربط في ما بينها تدرج وتسلسل منطقي، يبدأ من القواعد القانونية التي ترعى الأفراد والمجمعات، إلى فروعه ومفرداته، فلا يأتي الفرع قبل الأصل، كما لا يتخذ حل معين ومن ثم يبدأ منه إلى التفتيش عن القاعدة القانونية التي

ترعاه . إنما العكس هو الصحيح . فيكون البدء من المبدأ القانوني إلى الواقعة التي سيطبق عليها . فيحدد في ضوء ذلك، البعد القانوني والعملية لهذه الحلول، حول ما إذا كانت متوافقة مع اجتهاد مستقر، أو ما إذا كانت مخالفة له، أم تكريساً لرأي فقهي حديث أو لنظرية قانونية معينة أو تفسيراً موسعاً أو ضيقاً لنص قانوني ؟ . من هنا، كان لابد من إعطاء أهمية كبرى، للمبررات، أي للحجج والأسباب التي استند إليها الحكم أو القرار، حيث تلخص كل المعالجات والمناقشات المتقدمة، حول الإجابة من قبل المعلق على معرفة ما إذا كانت المحكمة مصدره القرار قد طبقت على النزاع المعروض عليها القاعدة المناسبة والملاءمة له، في ضوء القانون المرعى الإجراء أم لا ؟، وكذلك في الإجابة حول معرفة في ما إذا كانت هذه المحكمة قد أصابت في تفسير القاعدة القانونية الواجبة التطبيق، في ضوء الفقه والاجتهاد .

3- معالجة وتقويم الحل لجهة المقومات الأساسية التي تقوم عليها المجتمع : في هذه المناقشة، تعطى الأهمية للحل القانوني المقرر الذي أعطته المحكمة، فقد تحتمل القاعدة القانونية المطبقة تؤولاً أو عدة تؤوليات أخرى تؤدي إلى حل مخالف لما اعتمده المحكمة، عندها يبين المعلق الحل الأنسب الذي كان من الواجب تطبيقه مراعاة لهذه المقومات الاجتماعية، الأخلاقية، الاقتصادية، أو السياسية، منتقداً بذلك الحل المعتمد من المحكمة مصدره القرار . وقد لا يكون للقاعدة القانونية المطبقة إلا تؤولاً واحداً، وهو التؤول الذي اعتمده القرار نفسه، عندها، يلجأ المعلق إلى تبيان إما المحاسن وإما المساوئ التي تعترى هذا الحل من وجهة نظره الشخصية الخاصة بالبحث . إنما لابد من مراعاة الشروط التالية :

أ- أن يعتمد المعلق إلى استخدام تعابير قانونية واضحة، إذ أن للتعبير القانوني المستعمل في عرض الحل أهمية قصوى، فهو يجسد الحل القانوني المطروح على بساط البحث، والذي سينطلق منه المعلق لمعالجة وتقويم هذا الحل لجهة المقومات الأساسية للمجتمع، فالتعبير غير الملائم، قد يبعد التعليق عن الإطار الذي يجب أن يوضع ضمنه، مما يؤدي إلى فقدان القيمة القانونية لما يدلي به المعلق في التعبير عن الفكرة التي يكون بصدد معالجتها .

ب- أن تكون صياغة الرد والتحليل واضحة ومركزة، حيث لا تستعمل إلا الكلمة

اللازمة الضرورية، دون اللجوء إلى كلمات فارغة المعنى ومنمقة لا تفيد بشيء .
ج- أن تكون الصياغة المتقدمة ملخصة، فنقتصر على الجمل المتراسة للكلمات،
والمعبرة بكل وضوح عن الفكرة المنوي إظهارها، مما يحتم على المعلق اختيار الكلمات
القانونية الصحيحة المباشرة، دون الكلمات المرادفة الغير مباشرة الخالية من المعنى
وكذلك من المبني .

4- مدى الالتزام بالحل القانوني المعطى : أي بمعنى آخر على المعلق أن يبين النتائج
العملية لهذا الحل الذي اعتمده المحكمة مصدره القرار، من حيث انعكاسه وفائدته في
تطوير وتحديث القواعد القانونية والنصوص المرعية الإجراء . فكما هو معلوم، بأن قرار
النقض يكرس مبدأ قانونياً يقيد مبدئياً المحكمة التي أصدرته، وذلك بعكس القرارات أو
الأحكام الصادرة عن محاكم الأساس (أي محكمة الدرجة الأولى ومحكمة الاستئناف)
التي تقتصر على حل النزاع المخصوص المعروض عليها، من هنا تكمن أهمية القرارات
الصادرة عن محكمة التمييز، التي تسهر على حسن تطبيق القانون، وعلى توحيد
إجتهادات المحاكم الأدنى، إذ أنها تحدد مفهوم النصوص القانونية والمبادئ القانونية التي
يجب أن تعتمد في الدعوى .

هذه المفاهيم التي تعتمد عليها محكمة التمييز، تلزم أدبياً ومعنوياً فقط، المحاكم الأدنى
منها درجة، حيث يبقى التزامها بهذه المفاهيم اختيارياً . إلا أنه تجدر الإشارة، إلى أن هذه
المحاكم الدنيا تعيد النظر مرات ومرات قبل إعلان مواقفها القانونية من أي نزاع
مخصوص، وذلك خوفاً من أن تتعرض قراراتها بهذا الشأن للنقض من قبل محكمة
التمييز . كما تجدر الملاحظة، إلى أن القرارات الصادرة عن محكمة التمييز بعد النقض،
وبنتيجة المحاكمة التي تجري أمامها من جديد، فإنها تعتمد نفس الصيغة التي تتبعها
محكمة الاستئناف، ذلك أن محكمة التمييز تنقلب حينها إلى محكمة تنظر في الأساس .

هذه هي المراحل التي يمر بها التعليق على القرار القضائي، بدءاً من تعيين
المحكمة مصدره القرار صنفها ودرجتها، تاريخ صدور القرار وموضوعه، مروراً
بعرض إدلاء الخصوم للعناصر المادية والقانونية مع تبيان مطالبهم في الدعوى،
وكذلك تحديد المسألة أو المسائل القانونية المطروحة على المحكمة مصدره القرار، إضافة
إلى إظهار المراحل القضائية للنزاع، وصولاً إلى عرض الحل المعتمد من المحكمة

مصترة القرار لكل مسألة من المسائل القانونية والتي أثارها، بالإضافة إلى مناقشتها ومعالجتها، أن لجهة القواعد والنصوص القانونية المرعية الإجراء في ظل الفقه والاجتهاد المستقر، أم لجهة المقومات الأساسية التي يقوم عليها المجتمع، وإما أخيراً لجهة درجة إلزامية الحل المعتمد لباقي المحاكم الأخرى؛ لذلك كان لا بد للمعلق من ترك أثر إيجابي في ذهن وتفكير القارئ، فيجب أن لا يجد هذا الأخير أي صعوبة في قراءة التعليق، سواء لجهة الصياغة، أم لجهة الخط والترتيب، من أجل ذلك، لا بد من مناقشة كل فكرة على حدة، بحيث تتضمن كل فكرة من الأفكار جمل قصيرة وموجزة إنما شرط أن تكون معبرة وخالية تماماً من المرادفات والكتابات الإنشائية التي لا تسمن ولا تغني من جوع .